



كتاب إحياء النحو

تأليف الأستاذ إبراهيم مصطفى

للأديب السيد عبد الهادي

تمت

واصل الأستاذ بدوى تقدمه، في مقاله الثانى، لمعانى الأعراب أخذ يناقش بعض الأمثلة الواردة في الكتاب دون اعتماد على نقل ييم أو سند من رأى. فبينما ترى الكتاب قد امتلأ بآراء أئمة النحو بدماء والنصوص القديمة الصحيحة مؤيدة بأسماء الكتب وأرقام صفحات، وذلك شأن الباحث الحديث الذى لا يقطع صلته بالماضى لكنه لا يقف عند حده، ترى نقد الأستاذ قد خلا منه تماماً؛ نلو النقد من أمثال هذه النصوص والآراء يسقط قيمته ويجعله مجادلات لفظية لا تنفي عن الحق شيئاً.

ولم لي لأجد بياناً أوفى ولا حجة أقطع فيما بينى وبين أستاذ بدوى من خلاف حول معانى الإعراب إلا أن أقدم اريء الكريم صورة صحيحة دقيقة عن رأى المؤلف فيها، وإذ يستطيع القارىء بنفسه أن يحكم للكتاب أو عليه وأن يقدر بل المؤلف ودقة نظره وأن يعرف إلى أى حد كان هذا النظر ببحاً جيداً بأن يكون إحياء للنحو بكل ما فى كلمة الأحياء معنى.

فاللغة العربية لغة معربة أى تتغير حركات الحرف الأخير كلماتها تبعاً لتغير التراكيب، وهذه أهم ظاهرة تلفت النظر في

اللغة العربية، وقد كان العرب شديدي العناية بالإعراب، وكان حسمه دقيفاً بقطاً؛ وقد قالوا: اللحن هجئة على الشريد. وقال عبد الملك بن مروان: شيدى ارتقاء المنابر وتوقع اللحن. وهذا شأن حركات الإعراب ومنزلتها في اللغة العربية.

أما الحركات الأخرى التى ليست حركات إعراب وهى التى تكون في أوائل الكلمات أو فى أوساطها فليست أقل شأنًا في العربية من حركات الإعراب فإنها أداة للتفريق بين المعانى المختلفة، فهى تفرق بين اسم الفاعل والمفعول في مثل مكرم ومكرم، وبين فعل المعلوم وفعل المجهول في مثل كتّبت وكتّبت، وبين الفعل والمصدر في مثل علم وعلم، وبين الوصف والمصدر في مثل فرح وفرح وحسن وحسن، وبين الفرد والجمع في مثل أسد وأسد، وبين الفعل والفعل في مثل قدم وقدم، وبين معان أخرى كثيرة يقينها الناظر في مفردات اللغة العربية بسهولة وبكثرة عظيمتين.

من هذا ترى عناية اللغة العربية بالحركات على اختلاف أنواعها وحرصها على الدقة فيها حرصاً شديداً.

وقد حاول علماء النحو أن يبرفوا منشأ حركات الاعراب، وفكروا في ذلك طويلاً وأنعموا النظر ودققوا الإحصاء، فهدام كل ذلك إلى أن حركات الإعراب ليست إلا نتيجة لعامل مذكور في الجملة، وإن لم يكن مذكوراً فلا بد من تقديره حتى يسلم العقل بوجود حركة الإعراب لأنها عرض حادث لا بدله من محدث، ومحال أن يوجد الحادث من غير محدث؛ وقد أطلوا الكلام في العامل لأنه في نظرم سبب حركات الإعراب، فجعلوا الأصل في العمل للأفعال، والأسماء تعمل حملاً عليها، وبعض الحروف يعمل

كذلك لا يعدل عن واحدة إلى الأخرى إلا تبعاً للمعنى ؛ وهكذا في كل الظواهر التي نشاهدها في اللغة العربية ، وما علامات الإعراب لإظهارها من هذه الظواهر الكثيرة تيسير على مناجها وتأخذ حكمها ، وتكون دالة على معان مختلفة ، وتتغير تبعاً لتغير هذه المعاني ؛ فالذي يعدل بالعربي عن حركة من حركات الإعراب إلى الأخرى إنما هو المعنى وليس عاملاً من العوامل . ذلك ما ارتآه الأستاذ الجليل مؤلف « إحياء النحو » في حركات الإعراب .

أشهد ويشهد من كل منصف أنه فتح جديد في فهم العربية فاعسى أن يقول الأستاذ بدوي في ذلك وما عساه أن يقول في هذه العبارة « نريد أن نفهم حركات الإعراب كما نفهم الظواهر الأخرى في اللغة العربية كصيغ الجموع المتباينة وصيغ الصفات المختلفة وأدوات النفي المتنوعة من حيث دلالة كل واحدة منها على معنى خاص ؟ »

وأخيراً لم يرق لدى الأستاذ الناقد أن تضم أبواب الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل تحت باب واحد هو المسند إليه وحجته أن المبتدأ لا يصح أن يكون نكرة والفاعل يصح أن يكون كذلك وللمبتدأ أحكام مع الخبر من حيث تأخره وتقدمه عليه ووقوع الخبر جملة حيناً ومفرداً حيناً آخر وليس للفاعل حذ من ذلك . والجواب عن ذلك سهل يسير ؛ فلو أن الأستاذ فهم كيف وحد المؤلف أحكام المبتدأ والفاعل وأزال وجوه التفرقة بينهما لانتفت عنده كل شبهة ولآمن بأن البابين باب واحد شرطه الصناعة الفاسدة شطرين ، وذلك أننا حينما ننظر إلى المبتدأ والفاعل كشيء واحد هو المسند إليه نستطيع أن نوحدهما أحكاماً المختلفة ؛ وأهم ما يفرقون به بين الفاعل والمبتدأ أن الفعل يوح مع الفاعل الجمع أو الثني ، وأما المبتدأ فلا بد أن يطابقه الخبر ولكن المؤلف جمعهما في هذا الحكم بقاعدة سهلة يسيرة هي المسند إليه إذا تقدم وجب أن يطابقه المسند في العدد وإذا تأخر وجب أن يكون المسند مفرداً وهي قاعدة مضطربة لا يذ لسبيلها والحال كذلك في التعريف والتكثير ، وذلك أنه إذا تق المسند إليه وجب أن يكون معرفة ، وإذا تأخر جاز أن يكون نكرة ، والحال كذلك في التقديم والتأخير ، فإذا كان المسند إليه

جاء على الفعل ؛ وجعلوا بعض العوامل قوياً وبعضها ضعيفاً . وعلى الجملية قد وفوا العامل حقه من البحث والإحصاء ، وألقوا كتباً تجمع قواعد النحو تحت عنوان العوامل . وقد عشنا على هذه النظرية طوال هذه السنين حتى أحاطنا الزمن إلى عقيدة ثابتة يؤمن بها الصغير والكبير ، فأعطينا للكلمات المختلفة قوة ترفع وتنصب وتجزم ، ولم نعط لأنفسنا هذه القوة ، ونحن الذين ننشئ الكلمات وتغيرها ونبدلها ونحن الذين نرفع وننصب ونجزم .

وقد جاء المستشرقون وحاولوا أن يجدوا أصلاً لحركات الإعراب فافترضوا أنها بقايا لزوائد كانت تلحق بالأسماء ، وقد انقضت الزوائد وبقيت الحركات دالة عليها ، وهذا مجرد فرض لم تقم على محنته أدلة كافية باعتراف المستشرقين أنفسهم

ثم جاء الأستاذ الجليل مؤلف « إحياء النحو » ونظر فيما قرره النحاة في منشأ حركات الإعراب وما انتهى إليه المستشرقون ، أطال النظر فيما سبقه من الآراء والنظريات ، وأطال الاتصال بالعربية وأساليبها الصحيحة فلم يرقه ما قرره أولئك ولا هؤلاء في منشأ حركات الإعراب ، واهتدى بشاغب فكره إلى أن حركات الإعراب إنما هي إشارة إلى معنى خاص يقصده العربي حين يلتزم الفتحة أو الكسرة أو الضمة ، ولم يستقم عنده أن يكون الإعراب حكماً لفظياً يتبع لفظ العامل دون أن تكون له إشارة إلى معنى خاص ، أو أثر في تصوير المفهوم ؛ فإكان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها الحرص الشديد وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً ؛ ونحن نعلم أن العربية لغة الإيجاز ، فالعرب يحدفون الكلمة إذا فهمت والجملة كذلك ، ويهملون ما لا حاجة إليه رغبة في الإيجاز ككلامه التأنيث في الصفات الخاصة بالؤنث ، كما في أيم وظئر ومرضع ، فهل يعقل في لغة هذا شأنها من الإيجاز أن تلتزم حركات إعراب مختلفة دون أن تكون هذه الحركات دالة على معان مختلفة

نرى في اللغة العربية ظاهرة التمدد في صيغ الكلمات والأدوات التي تؤدي وظيفة واحدة ، ولكن لكل واحدة معنى خاص تشير إليه كصيغ الجموع المختلفة ، كل صيغة لها دلالتها الخاصة ، والصيغ المختلفة للصفة الشبهية لكل صيغة دلالتها الخاصة ، وأدوات النفي لكل أداة معنى خاص في النفي ، وأدوات الشرط المختلفة